الكتب الدراسية البديلة: كيف تفتح بابًا للاتصال العلمي؟

ستيفن ج. بِل



الملخص:

يعرض المقال تجربة جامعة تمبل في استخدام مشروع الكتاب الدراسي البديل مدخلًا لتعزيز الوعي بالاتصال العلمي والوصول المفتوح، بعد محدودية نجاح جهود التوعية التقليدية. ويشرح كيف كشفت أزمة أسعار الكتب عن قضية تمس الطلاب والأساتذة مباشرة، وأدت إلى منح صغيرة لتجريب محتوى بديل يجمع موارد المكتبة والمواد المفتوحة وإنتاج المدرسين. ويتتبع تصميم المشروع ودعم المكتبة وتنفيذه وتقويمه، مع عرض استجابات الطلاب والأساتذة بشأن الوفر المالي وسهولة الوصول ومرونة تحديث المحتوى. كما يناقش تفضيل بعض الطلاب للمطبوع والحاجة إلى تحسين الإتاحة، ويقر بأن استخدام الموارد المفتوحة والوعي المؤسسي لم يبلغا التوقعات. ويخلص إلى أن المبادرات الصغيرة المستمرة قد توسع المشاركة وتحول ممارسات إنتاج المحتوى ونشره تدريجيًا.

الكلمات المفتاحية: الكتب الدراسية المفتوحة، الاتصال العلمي، جامعة تمبل، الموارد التعليمية المفتوحة، تكلفة الكتب

حين تعثرت جهود التغيير الأولى:

في 2007 كُلّفت بإنشاء مبادرة للاتصال العلمي في جامعة تمبل. وعلى الرغم من أن معرفتي بالقضايا لم تكن عميقة، التزمت ببذل جهد جاد لرفع الوعي وبناء دعم جماعي والإسهام في تغيير ممارسات النشر العلمي في مؤسستي. وكانت خطوتي الأولى حضور معهد الاتصال العلمي الذي تنظمه جمعية مكتبات البحث (ARL) وجمعية مكتبات الكليات والبحث (ACRL) [1]، حيث تحسن فهمي لمكونات المبادرة وتعلمت استراتيجيات لإشراك أعضاء هيئة التدريس على مستويات مختلفة.

لكن كانت هناك مشكلة: كنت مستعدًا، ولم يكن أحد غيري مستعدًا. لم تحظ جهود إشراك أعضاء هيئة التدريس في تغيير على مستوى الجامعة إلا باهتمام ضئيل ودعم شبه معدوم. وكان ضعف الوعي عائقًا كبيرًا؛ فكثير ممن التقيتهم لم يفهموا هذه القضايا. ولم تكن زيادة تكلفة دوريات العلوم والتقنية والهندسة والرياضيات ذات أثر ظاهر في عملهم. وكما كان عميدنا يروي، تساءل أحد أعضاء هيئة التدريس في العلوم الصحية: «أي أزمة؟ المكتبة تتيح لي النص الكامل لكل مقالة أحتاج إليها لبحثي تقريبًا».

كان واضحًا أن إطلاق المبادرة يتطلب زيادة الوعي، لكن تحقيق ذلك لم يكن سهلًا. تواصلت أنا وعميدي مع أعضاء هيئة التدريس عبر مسارات عدة: أنشأنا لجنة للاتصال العلمي من أعضاء هيئة التدريس، وطُلب من المكتبيين المتصلين بالأقسام الأكاديمية التعاون معهم لتقييم الاتصال العلمي وتحديد مستوى الوعي بقضايا مثل النشر بالوصول المفتوح، وطُوّرت ورش عن حقوق المؤلف وحقوق النشر للوصول إلى من تشغلهم تعاملاتهم مع الناشرين الأكاديميين. وحققت هذه الجهود تقدمًا محدودًا.

بعد عامين، أوضحت اجتماعاتي برؤساء الأقسام أننا لم نحرز تقدمًا يذكر. فعلى سبيل المثال، وافق أحد أعضاء هيئة التدريس تمامًا على أهمية الوصول المفتوح، لكنه لم يكن مهتمًا كثيرًا بعدد أفراد الجمهور القادرين على الاطلاع على بحثه. ما كان يعنيه حقًا هو نحو مئة من أبرز المتخصصين في مجاله، وقدرته على الوصول إليهم عبر الدورية العلمية الأبرز في ذلك المجال، وهي دورية مغلقة.

ولعل أكثر ما أحبطني في السنوات الأولى غياب نصير من أعضاء هيئة التدريس. كان هناك من يقلقون من أزمة الاتصال العلمي، وبعضهم مستعد للنشر في دوريات الوصول المفتوح، لكن لم يبرز قائد من هذه الأقلية. ومن دون عضو هيئة تدريس ذي رأي قوي وتأثير يدعم المبادرة، لم نكتسب زخمًا يذكر. وكان واضحًا أن الطريق لا يزال طويلًا.

ثم حدث أمر مهم. ففي اجتماع جمعية المكتبات الأمريكية بمنتصف الشتاء في 2009، حضرت منتدى (SPARC) [2]، وكان موضوعه جديدًا عليّ: الكتب الدراسية ذات الوصول المفتوح. تحدث ثلاثة مشاركين، هم ناشط طلابي وعضو هيئة تدريس ومسؤول في جمعية للمكتبات التجارية، بحماس عن الأثر الكبير للارتفاع المتسارع في أسعار الكتب الدراسية في طلاب الجامعات. ومع تجاوز متوسط سعر الكتاب المطبوع المعتاد 100 دولار بكثير، وارتفاعه أكثر في العلوم، كان الطلاب يتوقعون إنفاق مئات الدولارات في كل فصل على الكتب الدراسية.

مشكلة الكتب الدراسية والفرصة الكامنة فيها:

بدت لي المعضلة شبيهة بأزمة النشر العلمي. يؤلف أعضاء هيئة التدريس الكتب، ثم يتنازلون عن حقوقها للناشرين، الذين يعيدون بيع المحتوى إلى طلاب هؤلاء الأساتذة بأسعار مرتفعة. وخلافًا لمقالات الدوريات، التي يكسب مؤلفوها عادة المكانة وفرص التقدم المهني، قد يدر تأليف الكتب الدراسية عوائد مالية. لكنني علمت في الجلسة أن الغالبية العظمى منها لا تدر لمؤلفيها إلا القليل مع مرور الوقت. وتحدث المشاركون عن ممارسات مقلقة، مثل تكرار إصدار طبعات جديدة لا تكاد تضيف محتوى، أو إرفاق إضافات عديمة الجدوى مثل الأقراص المدمجة، فتزيد الأسعار دون القيمة. وكما في الدوريات العلمية، كان الحل المطروح إنشاء بدائل مفتوحة الوصول.

في أول مناوبة لي على مكتب الخدمة المرجعية في ذلك الفصل، كان كل سؤال تقريبًا واحدًا: «هل يمكنك إخباري إن كانت المكتبة تملك كتابي الدراسي؟». حاولت مساعدة كل طالب، مع أن مكتبات تمبل نادرًا ما تشتري الكتب الدراسية المقررة أو أي كتب دراسية. وكانت البدائل قليلة؛ إذ كان تأجير الكتب ونسخها الرقمية آنذاك مفهومين ناشئين. وسرعان ما اتضح لي أن طلابنا سيفعلون أي شيء تقريبًا لتجنب الأسعار المرتفعة في متجر الكتب.

ذات يوم جاء طالب يبحث عن كتاب في العلوم، وكانت المكتبة تملك نسخة منه على نحو غير متوقع، لكنها تسبق الطبعة الحالية بعدة طبعات، ومن المؤكد أن معلومات فيها قد تقادمت. وأكد الطالب أن ذلك لا يزعجه؛ فنسخة قديمة أفضل من شراء الجديدة المكلفة. أي نظام تعليمي ننشئه حين يفضل طالب متخصص في العلوم التعلم من كتاب متقادم؟ ولم يكن هذا الوضع المؤسف أفضل إلا قليلًا من حال طلاب التقيتهم لاحقًا قالوا إنهم يشتركون في نسخة واحدة، أو يحاولون اجتياز المقرر من دون الكتاب أصلًا. لم يكن هذا وضعًا مقبولًا.

بعد المنتدى تبادر إليّ أمران. أولًا، مع أن معضلة الكتب لا تمس ميزانية المكتبة مباشرة، ينبغي أن نفعل أكثر لمعالجة أزمة طلابنا المتنامية التي تحتاج إلى تدخل أعضاء هيئة التدريس. وثانيًا، قد تكون هذه الأزمة مدخلًا إلى زيادة الوعي بأزمة الاتصال العلمي وجذب اهتمام مزيد من أعضاء هيئة التدريس وطلاب الدراسات العليا إليها. تخيلتها مقاربة من الباب الخلفي: إذا لم تشعل أسعار الدوريات وحقوق المؤلف والوصول المفتوح أي شرارة اهتمام، فلعل الاهتمام المتزايد بأزمة الكتب يكون المحفز الذي عجزنا عن إيجاده.

وتصورت أن الطلاب، بحكم مصلحتهم المباشرة في الأزمة، سيؤيدون جهد المكتبة لتشجيع بدائل الكتب التقليدية المكلفة، وأن اهتمامهم قد يمد مبادرات الوصول المفتوح بمصدر جديد من الدعم الجامعي. ورأى عميدي أن الفكرة واعدة فقررنا المضي فيها.

إنشاء مشروع الكتاب الدراسي البديل:

عندما استكشفت الممارسات القائمة، اتضح أن الغالبية العظمى من المكتبات الأكاديمية، ومنها مكتبتنا، لا تفعل شيئًا إزاء الأزمة؛ فأكثرها لا يقتني كتبًا دراسية. وكان عدد ضئيل جدًا يخصص تمويلًا لشراء نسخة واحدة من كل كتاب، وعدد أكبر قليلًا يشتري نسخًا من كتب أكثر 10 أو 20 مقررًا تسجيلًا. ولم يكن أحد ممن تحدثت إليهم يستكشف خيار الكتاب المفتوح، وكان ذلك مفهومًا: فالمكتبات الأكاديمية والكتب الدراسية، مثل الماء والزيت، لا يمتزجان. كانت الكتب الدراسية خارج نطاقنا، وبخلاف الدوريات العلمية لم يكن لنا بها شأن كبير. وقد يساعد شراء أعداد محدودة بضعة طلاب في كل مقرر، لكنه يدعم في النهاية ممارسة نشر مختلة. فسألت: لماذا لا نطبق على الكتب الدراسية الحماس نفسه الذي نوليه للاتصال العلمي والوصول المفتوح؟

بدأت النقاش داخل جامعتي. وبصفتي ممثل المكتبة في المائدة المستديرة للتدريس والتعلم والتقنية (TLTR) في تمبل [3]، طرحت قضية الكتب وطلبت ردود الفعل على مقترح لزيادة الوعي بالأزمة. وجاء التأييد فوريًا؛ إذ يدرك أعضاء هيئة التدريس ارتفاع أسعار الكتب، ويرون عن قرب ما تسببه للطلاب من مشكلات. واكتشفت أن أحد أكثرهم إلمامًا بالتقنية توقف في الفصل السابق عن استخدام كتاب تقليدي. فقد أمضى قرابة عام يجمع مواد تعليمية من مصادر متنوعة: قواعد بيانات المكتبة، وفصول كتب مفتوحة، وكتاباته، ووسائط متعددة مفتوحة. وكان ذلك نموذجًا مثاليًا لما أصبح يسمى الكتاب الدراسي البديل.

وتعرفت في الوقت نفسه إلى استراتيجية الموارد المنهجية (CRS)، وهو مصطلح صاغه مارك ميليرون [4]، الخبير والاستشاري البارز في التعليم العالي. وتقوم فكرته على أن الكتب المطبوعة نموذج متقادم لتقديم محتوى التعلم. وقد عزز اعتقادي بأن الوقت حان ليبني الأساتذة محتواهم التعليمي الخاص من عناصر التعلم المتاحة لهم. ولاختبار أفكاري كتبت مقالتين عن هذه الاستراتيجية [5] ومقالة أطول عن أزمة الكتب في (Inside Higher Education [6]، ولاقت جميعها استجابة حماسية.

ثم وضعت مقترحًا أكثر رسمية لمشروع تقوده المكتبة وتموله لدعم تجريب بدائل الكتب التقليدية. وحظي بدعم عميدي والمسؤول الأكاديمي الأول والمائدة المستديرة. وأُعطيت الضوء الأخضر للتنفيذ، وأقر عميد المكتبة التمويل.

استهدف المشروع أربع نتائج أساسية: خفض ما ينفقه الطلاب بالاستغناء عن الكتب مرتفعة الثمن، وتحسين تعلمهم بموارد منهجية مخصصة، ودعم تجريب أعضاء هيئة التدريس للموارد التعليمية المفتوحة، وغرس ثقافة مؤسسية تؤيد المشاركة المفتوحة للبحث العلمي.

بعد مراجعة زملاء المائدة المستديرة، أُطلقت الدعوة الأولى للمقترحات في فبراير 2010. وكانت الفكرة بسيطة: يحصل عضو هيئة التدريس على منحة قدرها 1,000 دولار للاستغناء عن الكتاب التقليدي واعتماد بديل غير تقليدي له. واختارت المائدة المستديرة تقليل القيود والقواعد والإرشادات لتشجيع الإبداع. فأُتيح للأساتذة مجال واسع، من تطوير محتواهم إلى تجميع عناصر تعلم مختارة في مورد إلكتروني أو اعتماد كتاب مفتوح قائم. أما تأجير الكتب والكتب الإلكترونية المدفوعة، فعلى الرغم من وفرها المالي، فقد استُبعدا من المشروع.

كانت الاستجابة إيجابية عمومًا، باستثناء أستاذ أبدى قلقًا على عوائد المؤلفين. وكانت المحصلة مشجعة في هذه البداية: قدم 11 عضوًا مقترحات، ورأت لجنة المراجعة أنها جميعًا تستحق التمويل. وتوافق عددها مع التمويل المتاح، وجاء أصحابها من تخصصات متعددة. وكما توقعنا، اختاروا مقاربات إبداعية متنوعة. ولم يقتصر دعم المكتبة على التمويل، بل قدمت الخبرة والمساعدة في تحديد محتوى التعلم المناسب.

طبق الأساتذة الكتب البديلة في فصل الخريف 2011. وخلال الصيف رعت المكتبة اجتماعًا ليتعارفوا ويتبادلوا أفكار المشروعات ويناقشوا تقدمها ويطلبوا المساعدة عند الحاجة. وحافظت في الخريف على التواصل مع الدفعة الأولى، وأرسلت إليهم أحيانًا روابط عن الموارد التعليمية المفتوحة. وفي نوفمبر 2011 ذُكّروا بضرورة إعداد تقرير تقويمي، وتلقوا إرشادات للتقييم. وشُجعوا على استطلاع آراء الطلاب لمعرفة ما نجح وما يحتاج إلى تحسين. وقبيل ربيع 2012 رعت المكتبة اجتماعًا آخر لمقارنة التجارب والنتائج وتقديم أفكار للجولة الثانية التي موّلتها المكتبة بالفعل.

نتائج المشروع:

قدم المشاركون تقييماتهم النهائية في يناير 2012. واستجاب الطلاب إيجابيًا لإلغاء الكتب التقليدية في جميع المقررات. وروى أحد الأساتذة أن طالبًا جاء بعد أول محاضرة عُرض فيها المشروع، وصافحه وشكره بحرارة لأنه لم يشترط شراء كتاب الاقتصاد التقليدي المكلف.

اشتملت المواد المستخدمة على وثائق حكومية، وفصول مختارة من كتب، وعناصر تعلم متعددة الوسائط، ووثائق بحثية أولية رقمية من المجموعات الخاصة بالمكتبة، وروابط كثيرة إلى مجموعات الدوريات والكتب الإلكترونية فيها.

ومع أن تطوير الكتب البديلة احتاج وقتًا أكثر من طلب الكتب المطبوعة، رأى جميع الأساتذة أن الوقت المبذول يستحق العناء، سواء لتوفير أموال الطلاب أو تحسين التعلم.

وأشار عدد منهم إلى أن الطلاب أمضوا وقتًا أطول مع المحتوى بسبب سهولة الوصول إليه، مستفيدين من نظام إدارة المقررات في تنظيمه وتقديمه. وكان الانطباع العام أن مجانية المحتوى شجعت استخدامه، ولم يضطر طالب إلى الاستغناء عن كتاب مكلف أو الاعتماد على طبعة قديمة.

وشعر الأساتذة، بعد التحرر من الكتاب التقليدي، براحة أكبر في إضافة المحتوى أثناء التدريس، وإبقاء كتبهم البديلة محدثة طوال الفصل.

وقال أحدهم إنه أصبح أقل شعورًا بالذنب إزاء إلزام الطلاب بشراء الكتب، وأقل ضغطًا للإسراع في المادة لتغطية معظم الكتاب؛ إذ كان هذا الإسراع يخفف سابقًا شعوره بالذنب مقارنة بالاكتفاء بجزء صغير مما اشتراه الطلاب. ورأى أن التمهل ساعد في تحسين التعلم.

وفي كل مقرر تقريبًا فضّل بعض الطلاب الكتب المطبوعة التقليدية لأنها تجمع المادة في مصدر واحد سهل الاستخدام. وكان بعضهم أقل حماسًا للبحث عن مواد كل محاضرة داخل موقع المقرر، وأقل رضا عن الاضطرار إلى طباعتها حين يريدون ذلك. ومع ذلك، رأوا أن ما يوفره الكتاب البديل من مال يفوق في أهميته جميع مزايا الكتاب المطبوع.

أثر محدود لكنه قابل للنمو:

عُدّ المشروع ناجحًا، مع وجود فرص تحسين معتادة في التجارب الأولى، مثل زيادة الاهتمام بإتاحة المواد لذوي الاحتياجات المختلفة والاستفادة من الكتب المفتوحة القائمة. وكان توفير آلاف الدولارات للطلاب نتيجة إيجابية ملموسة. وبحسب المشاركين، تحسن تعلم الطلاب تحسنًا ملحوظًا في معظم المقررات. ودفع المشروع الأساتذة إلى استكشاف طرق جديدة لتحديد المواد التعليمية وتنظيمها وتقديمها بما يلغي الحاجة إلى الكتاب التقليدي.

لكن الموارد التعليمية المفتوحة استُخدمت بأقل مما أملنا. ومع أن المشروع عزز أهميتها لدى المشاركين، لم تحدث زيادة كبيرة في الوعي على مستوى المؤسسة. وربما كان التغير الأبرز شعور مجموعة صغيرة من الأساتذة، وآخرين في أقسامهم، بأنهم يستطيعون التحكم في محتواهم وتحسين تعلم الطلاب دون دعم الناشرين التقليديين. ونأمل أن يجذب استمرار المشروع واستدامته مزيدًا من الأساتذة، فيقدروا النظم المفتوحة أكثر من نظم النشر التجاري المغلقة.

ساعد جهود التوعية نيك سانتيس، الصحفي في (Chronicle of Higher Education)، حين تواصل معي وطلب التحدث إلى بعض المشاركين. وكنا نخطط لجلسة لاستخلاص نتائج التقييم، فدعوته إلى الانضمام عبر مكالمة جماعية. وأسفر الحديث عن تدوينة قصيرة في مدونة (Wired Campus) [7]. ونشرت إدارة الاتصال في جامعتنا مقالة عن المشروع في النشرة الأسبوعية [8]. وأثارت المادتان اهتمامًا لدى بعض الأساتذة الذين أبدوا رغبتهم في الجولة المقبلة.

وامتد الأثر خارج الجامعة؛ فتلقيت نحو 20 استفسارًا من جامعات في أنحاء البلاد تطلب معلومات إضافية. وطبقت مكتبة أكاديمية أخرى واحدة على الأقل، هي مكتبة جامعة ماساتشوستس في أمهيرست [9]، مشروعًا مشابهًا. ويتيح موقع مشروع الكتاب البديل [10] تفاصيل لكل جهة تريد تكرار التجربة.

من غير المرجح أن يُحدث المشروع ثورة بين ليلة وضحاها في نشر الكتب أو الاتصال العلمي، لكنه يبرهن أن المشروعات الصغيرة الرامية إلى التغيير تستطيع التأثير. وفي حركة الاتصال العلمي الأوسع، سيسهم استمرار هذه الأفكار والمبادرات وانتشارها، مع الوقت والمثابرة، في زيادة الوعي وتغيير الممارسات.

وكلما تحمل مزيد من الأساتذة مسؤولية مصير محتواهم والتزموا بمشاركته على منصات مفتوحة، لمقرراتهم أو لنشر أبحاثهم على نطاق أوسع، بدا الهدف النهائي المتمثل في بيئة عالمية مفتوحة للنشر العلمي أكثر قابلية للتحقق. وسواء دخل مجتمع المكتبيين الأكاديميين من الباب الخلفي أو الأمامي أو الجانبي، فإن التزامنا بإتاحة معرفة العالم سيحدث فرقًا. والخطوة الأولى أن نفتح بابًا، ونعبر عتبته، لنقود جامعاتنا نحو المستقبل الذي ننشده للاتصال العلمي.

المراجع:

1. http://www.arl.org/sc/institute/index.shtml
2. http://www.acrl.ala.org/acrlinsider/archives/320
3. https://sites.google.com/site/templetltr/
4. http://markmilliron.com/
5. http://www.libraryjournal.com/article/CA6712127.html
6. http://www.insidehighered.com/views/2010/06/11/bell
7. http://chronicle.com/blogs/wiredcampus/temple-project-ditches-textbooks-for-homemade-digital-alternatives/35247
8. http://news.temple.edu/news/temple-faculty-experiment-alt-textbooks
9. http://www.library.umass.edu/about-the-libraries/news/press-releases-2011/taking-a-bite-out-of-textbook-costs
10. http://sites.temple.edu/alttextbook